الأمم المتحدة
S/PV.4805
مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة **٤٨٠٥**
الأربعاء، ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد وهبة .... (الجمهورية العربية السورية)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد سميرنوف
أسبانيا .... السيدة مننديس
ألمانيا .... السيد بلوغر
أنغولا .... السيد أنطونيو
باكستان .... السيد خالد
بلغاريا .... السيد ريتشيف
شيلي .... السيد مونيوز
الصين .... السيد جانغ يشان
غينيا .... السيد بوبكر ديالو
فرنسا .... السيد دوكلو
الكاميرون .... السيد تشونغونغ أيافور
المكسيك .... السيدة آرسي دي جانيت
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد طومسون
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد كننغهام

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة (S/1998/287)

03-45935 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة (S/1998/287)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وفيجي، ونيوزيلندا، واليابان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة من دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد إيسي (بابوا غينيا الجديدة) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد داوث (أستراليا)، والسيد سافوا (فيجي)، والسيد ماكاي (نيوزيلندا)، والسيد موتومورا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإن لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد نويل سنكلير، رئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل.

تقرر ذلك.

أدعو السيد سنكلير لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد نويل سنكلير، رئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل. أعطيه الكلمة الآن.

السيد سنكلير (تكلم بالانكليزية): منذ الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ السيد دانيلو تورك، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، مضى تنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام بعض الخطوات الحثيثة. وكان أهمها إتمام المرحلة الثانية من عملية التخلص من الأسلحة، مثلما يقتضي الاتفاق. وحيث لم يكن ممكنا وجود معايير رقمية تُتّبَع لتحديد ذلك الإتمام، قرر مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل أن يرتكز على مبدأ الفعالية – أي شعور سكان بوغانفيل نتيجة لما تم تحقيقه.

ولذلك أجرى المكتب عملية مشاورات في شتى أنحاء الجزيرة، تمكن من خلالها التحقق من أن سكان الجزيرة يشعرون بقدر من الثقة والأمن لم يشعروا به أبدا في أي وقت منذ انتهاء الأزمة. ولقد أعرب السكان عن رغبة مشتركة في أن يتحقق المكتب من نهاية المرحلة الثانية من عملية التخلص من الأسلحة، وذلك حتى يمكن إجراء انتخابات لحكومتهم المستقلة في أقرب وقت ممكن. وكانوا بالطبع على دراية بوجود أسلحة لم تُجمع بين مختلف الجاليات، وهي أسلحة يحتفظ بها مقاتلون سابقون ورجال أعمال ومجرمون، وأيضا مؤيدون لفرانسيس أونا، الذي يشكل انفصاله المستمر عن عملية السلام مصدر قلق لهم جميعا. ولكنهم لا يعتقدون أنه ينبغي لهذه العوامل أن تؤخر تنفيذ اتفاق السلام. وقد أعربوا عن ثقتهم الكبيرة بما يمكن لحكومتهم المستقلة أن تفعله من أجل التصدي للتحديات التي تشكلها الأسلحة المتبقية وفرانسيس أونا.

وإدراكا للطبيعة الجوهرية والهامة جدا للمسؤولية عن التحقق، وإدراكا أيضا لعواقب ذلك الإجراء، نظر المكتب بأكبر قدر من العناية والتفصيل في الآراء التي عبّر عنها السكان، وفكّر مليا في المخاطر التي ينطوي عليها المضي قدما في هذا الاتفاق، مقارنة بالمخاطر المترتبة على عدم المضي قدما فيه. وعلى أساس هذا التفكير والتحليل، توصل المكتب إلى الحكم – والذي أبلغ به اللجنة الاستشارية لعملية السلام – بأن المرحلة الثانية من عملية التخلص من الأسلحة قد انتهت وأن خطة التخلص من تلك الأسلحة قد حققت مقصدها.

وفي ٣٠ تموز/يوليه الماضي، قدم المكتب هذا التحقق وهذه الشهادة إلى الحكومة الوطنية. وقدم وزير شؤون بوغانفيل المشورة المناسبة للحاكم العام، وتم التقيد بالإجراءات الداخلية اللازمة لكي ينشر رئيس الدولة في الجريدة الرسمية البيان ذا الصلة. ومن المتوقع أن تصبح قريبا جدا التوصيات الدستورية والقانون الأساسي المعني ببناء السلام في بوغانفيل جاهزة تماما للتطبيق. وعند حدوث ذلك، سيبدأ عهد جديد في العلاقات بين الحكومة الوطنية وبوغانفيل، وسيتم الوصول إلى معلم هام في تنفيذ اتفاق السلام. وستكون الساحة ممهدة للخطوات التالية التي ستُتَخذ، بما في ذلك إجراء الانتخابات لاختيار حكومة مستقلة لبوغانفيل، وذلك في إطار ترتيبات الحكم الذاتي.

وفيما يتعلق بالاستعدادات للحكم الذاتي، ما فتئت المشاورات تُجرى بين الحكومة الوطنية وإدارة بوغانفيل بشأن عدد من القضايا في آن واحد – بشأن إعداد دستور بوغانفيل، والقانون والعدالة، والهيئة المؤقتة للإشراف المشترك، وهي مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ الاتفاقات الخاصة بإنشاء حكومة بوغانفيل المستقلة وإدارتها.

وفيما يتعلق بتمويل الأنشطة الدستورية والانتخابية، تعمل بوغانفيل حاليا على إعداد ميزانية مفصلة ستغطي المزيد من اجتماعات لجنة دستور بوغانفيل والجمعية التأسيسية، التي ستنتهي من الدستور وستعتمده، وكذلك نفقات أخرى متعلقة بالانتخابات. وعقب اعتماد السلطات المؤقتة للميزانية، ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ قرارات بشأن مصادر التمويل.

وما زالت هناك حاجة إلى القيام ببعض الأعمال في كل هذه المجالات، ولكن المكتب يرى أن إتمام التحقق والشهادة سيكون حافزا للتقدم في هذه الأنشطة. ومن المزمع أن يقوم وزير شؤون بوغانفيل بزيارة الجزيرة قريبا جدا. وينتظر المكتب أن تكون هذه الزيارة فرصة لتوضيح كل الالتزامات غير الموفى بها، وبحيث يمكن التقدم نحو التنفيذ الكامل لاتفاقات الحكم الذاتي بكل السرعة المدروسة.

وفي الوقت ذاته، تستمر عملية جمع الأسلحة، وستستمر – وذلك للتحقق من أن المرحلة الثانية لا تعني نهاية تلك العملية. ولهذا فإن المكتب يمضي قدما في برامجه الخاصة بعملية اليقظة المستمرة والمرحلة الأخيرة، وهي برامج تسعى إلى جمع أعداد أكبر من الأسلحة المحتجزة في حاويات وتخزينها في ظروف آمنة. وفي الأسبوع الماضي، تم احتواء ٢٠ من مثل تلك الأسلحة في موقعين بالجزيرة.

ووفقا لاتفاق السلام، أمام الأطراف أربعة أشهر ونصف بعد دخول التوصيات الدستورية حيز التنفيذ للبت في المصير النهائي للأسلحة المحتواة. ولقد أبدت كل من الحكومة الوطنية وقوة بوغانفيل للمقاومة تفضيلهما لتدمير تلك الأسلحة، بينما يفضل جيش بوغانفيل الثوري التخزين الآمن لها. ومن المقرر للفصيلين أن يجتمعا في وقت قريب للتوصل إلى موقف موحد بشأن مسألة القرار الأخير بشأن الأسلحة. وقد طُلب إلى المكتب أن يترأس عملية التشاور تلك والتي ستجري خلال الأسبوع الأخير من شهر آب/أغسطس.

واستجابة للشواغل التي أعرب عنها الشعب في مشاورات ما قبل عملية التحقق، من الضروري تكثيف الجهود من جانب جميع الأطراف المعنية لضمان مشاركة السيد أونا في العملية السلمية أو، على أضعف الإيمان، أن يبقي على موقفه المتمثل في احترام تلك العملية. أما المكتب، من جانبه، فسوف يعمل كل ما بوسعه للمساعدة في تحقيق ذلك الهدف.

إن المكتب، في الأشهر المتبقية من ولايتنا، سوف يواصل العمل بكد لضمان المضي قدما في العملية السلمية. وهذا سوف يتطلب بذل جهود مستمرة والتزاما مستمرا من جانب الأطراف في اتفاق السلام. وبناء على التجربة السابقة، فإننا على يقين من أنه سيكون بوسعنا الاستمرار في التعويل على جميع الأطراف في إظهار هذه المواقف. ونعتقد أيضا أنه بوسعنا الاستمرار في التعويل على دعم الشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي بشكل عام.

ويسرنا في هذه العملية أن نحظى بتعاون وتأييد فريق انتقال بوغانفيل المنشأ حديثا، والذي سيخلف فريق رصد السلام، الذي أنهى مهمته في ٣٠ حزيران/يونيه الماضي. ولدينا بالفعل علاقة متسمة بالتعاون المتين مع الفريق المعني بالمرحلة الانتقالية في بوغانفيل. ونتبادل معه الآراء والمعلومات بشأن التطورات في عملية السلام. ونتعاون في إجراء الاتصالات مع أبناء بوغانفيل في كافة أنحاء الجزيرة، وقد أدى الفريق دورا قيما للغاية في نقل غالبية المشاركين في الاجتماع الأخير الذي عقدته اللجنة الاستشارية لعملية السلام إلى بوكا ثم إعادتهم إلى قراهم. كما يمد الفريق يد المساعدة لمكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل في مراقبة الأسلحة التي يتم جمعها وتسجيلها، وقدم أيضا إلى اللجنة أول تقرير له عن انتهاكات وقف إطلاق النار. ويبدي المكتب امتنانه الشديد لهذا التعاون من جانب الفريق، ونعرب نحن عن امتناننا وتقديرنا الصادقين للحكومات المساهمة.

وسوف تنتقل بسحب المكتب الأمم في نهاية هذا العام مسؤولية خاصة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حيث توفير الدعم الدولي المستمر لجهود توطيد السلام في بوغانفيل. ومن الضروري أن يعمل المكتب بالاشتراك مع إدارة الشؤون السياسية عن كثب مع البرنامج الإنمائي لكفالة استمرار أنشطة الأمم المتحدة على أساس سليم ومستدام بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وتحقيقا لهذه الغاية، تجري المشاورات مع البرنامج الإنمائي في مختلف المسائل من أجل وضع نهج مشترك يحقق سلاسة العملية الانتقالية. ويعكف البرنامج الإنمائي ذاته في نفس الوقت على صياغة المرحلة الثانية من برامجه الخاصة بالإصلاح والتعمير والتنمية في الجزيرة.

ومن ثم تتمثل الحالة في بوغانفيل باختصار في أنه قد أعلن إنجاز المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة. وبدأت الأطراف بالفعل التباحث على نحو جدي فيما بينها بشأن المرحلة الثالثة، التي حُدد لها منتصف كانون الأول/ديسمبر موعدا نهائيا لإتمامها. وبينما يعكف أبناء بوغانفيل على هذا الجانب، فهم يعملون في الوقت ذاته على النهوض بجوانب الاتفاق المتعلقة بالحكم الذاتي، وأهمها وضع الدستور في صيغته النهائية وإجراء الانتخابات. وثمة تحديات في جميع هذه المجالات، وبعضها تحديات كبيرة ، ولكن الإرادة متوافرة للمثابرة والتغلب عليها.

وتبدي الحكومة الوطنية ضمن الحدود التي تفرضها الحالة المالية الراهنة مستوى رفيعا من الوعي إزاء مواصلة سجلها المتسم بالامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاق. ويُظهر أهل بوغانفيل إصرارا على تجاوز مسألة الأسلحة والبدء في التركيز على الانتخابات، وعلى بناء المؤسسات، وعلى الإمساك بزمام مصائرهم.

ويساند جميع هذه الجهود أن المكتب ما برح يتيح لجميع الأطراف الإفادة بنزاهته وحيدته ونشاطه في أثناء محاولتنا أن نكفل تأمين الأسلحة التي يتم جمعها، وحل المسائل المعلقة في العلاقات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها وفقا للطرق المتعارف عليها في بوغانفيل، وإحاطة جميع أبنائها بمجريات الأمور فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق، ودلالة التطورات، والدور الذي يمكنهم القيام به في دفعها. وقد يرغب أعضاء المجلس قرب نهاية هذا العام في توجيه اهتمامهم إلى الطرق التي يمكن بها للمجلس تقديم الدعم لهم في سعيهم لتعزيز السلام في ديارهم وجعله نهائيا لا رجعة فيه.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل بابوا غينيا الجديدة.

السيد آيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): أتقدم لكم بالشكر يا سيدي على عقدكم هذه الجلسة. وأود أن أستهل ملاحظاتي بالاعتذار لرئيس المجلس وأعضائه عن التأخر في تقديم المذكرة، وأرجو أن تكون مفيدة رغم هذا التأخير. ونشير أيضا إلى أننا قد أرسلنا إلى أعضاء المجلس الوثائق والبيانات الصادرة عن حكومة بابوا غينيا الجديدة خلال العدة أسابيع الماضية.

ويعرب وفدي عن تقديره وشكره لمجلس الأمن على إتاحة الفرصة لفتح باب النظر في بند من جدول الأعمال يعد في المقام الأول من الأهمية لشعب بابوا غينيا الجديدة وحكومتها، هو عملية السلام، ومكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، ببابوا غينيا الجديدة. وأشير عامدا إلى هذا البند بوصفه مطروحا للنظر وليس للمناقشة، لأنه يتعلق بأمور لا توجد خلافات كبيرة بشأنها بين أعضاء الأمم المتحدة أو الأطراف المشتركة في عملية السلام على أرض الواقع.

سأتطرق لثلاث مسائل. وأولها هي التحقق، أما الثانية فهي الدعم الإقليمي لعملية السلام، وتتمثل الثالثة في الأعمال التحضيرية للحكم الذاتي والإصلاح والتنمية.

أما بالنسبة للتحقق، فقد رأى المكتب، أن تنفيذ خطة التخلص من الأسلحة المتفق عليها والواردة في اتفاق بوغانفيل للسلام قد أحرز تقدما إلى الدرجة التي يمكن معها له التثبت من تحقيق المرحلة الثانية للخطة. وتحدّد المرحلة الثانية بالوقت الذي يحتفظ فيه بالأسلحة في حاويات مأمونة ذات أقفال مزدوجة، يتم الإشراف عليها، مع احتفاظ المكتب بأحد المفتاحين.

وقدم السفير سنكلير تقريره بالتحقق من هذا الإنجاز والتصديق عليه إلى الحكومة الوطنية يوم الثلاثاء ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وجرى تقديمه في مبنى البرلمان الوطني لبابوا غينيا الجديدة في بورت موريسبي، في وجود رئيس الوزراء بالنيابة، الأونرابل بارت فيليمون، والوزراء وأعضاء البرلمان، والدبلوماسيين المعتمدين لدي بابوا غينيا الجديدة، وكبار المسؤولين، وممثلي وسائط الإعلام الذين حضروا ليشهدوا هذا الحدث ويكتبوا عنه. وتمشيا مع متطلبات الجزء الرابع عشر الجديد من دستور بابوا غينيا الجديدة، الذي يضفي الصفة القانونية على اتفاق سلام بوغانفيل، أبلغ الوزير المسؤول الحاكم العام لبابوا غينيا الجديدة عندئذ رسميا باستلام التقرير.

وينتظر أن يظهر في الجريدة الوطنية الرسمية في وقت لاحق من هذا الأسبوع إشعار النفاذ الكامل للجزء الرابع عشر الجديد من الدستور والقانون العضوي الجديد بشأن بناء السلام في بوغانفيل. وأنوه بأن السفير سنكلير ذكر ذلك أيضا في تقديمه.

وعندئذ يتوافر الإطار اللازم لإقامة حكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي واضطلاعها بمسؤولية متزايدة عن

ممارسة السلطات والمهام والسيطرة على الموارد، وتنتظم عمليات التشغيل اليومية لها. وكذا بالنسبة لضمان إجراء استفتاء بين أهل بوغانفيل بشأن المستقبل السياسي لبوغانفيل في غضون ١٠ إلى ١٥ سنة، بعد أن تنطبق بعض الشروط المتفق عليها. وسيشمل الاستفتاء من بين الخيارات المتاحة حصول بوغانفيل على استقلال منفصل. وستخضع نتيجته لسلطة صنع القرار النهائي التي يملكها برلمان بابوا غينيا الجديدة الوطني.

ومن السمات الهامة للترتيبات الدستورية الجديدة أنه لا يمكن تغييرها ما لم يحصل اقتراح التغيير على ثلثي الأغلبية المطلقة لأعضاء البرلمان الوطني لبابوا غينيا الجديدة والهيئة التشريعية لبوغانفيل المنشأة بموجب تلك الترتيبات.

وكما أقر السفير سنكلير في تقريره عن التحقق، فإن التغييرات المترتبة على تقرير التحقق تعني أن ''العلاقات بين الحكومة الوطنية وبوغانفيل يعتريها تحول أبدي''.

ويعدّ استعداد الأطراف المشتركة في عملية سلام بوغانفيل للاتفاق على جعل مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل مسؤولا عن البدء في هذه التغييرات الدستورية الحاسمة دليلا على ثقتها جميعا فيما تتسم به الأمم المتحدة وممثلها في الميدان، والسفير سنكلير، والمكتب من حيدة واستقلال ونزاهة. وقد أظهر الاستقبال الذي استقبلت به الأطراف مشروع التقرير حين قدمه الرئيس السفير سنكلير إلى اللجنة الاستشارية لعملية السلام في ٢٥ تموز/يوليه، أنها ما زالت تثق في الأمم المتحدة والمكتب والسفير سنكلير. كما أن في الطريقة التي حافظت بها الأطراف على هذه الثقة عند منعطف حرج من عملية السلام، يحتمل بدونها أن ينشأ عدم اليقين، تقديرا لهيئات الأمم المتحدة ومسؤوليها المشتركين في هذه العملية. بل إن هذه الثقة هي أيضا نتاج لعملية التحقق ذاتها.

وكما يذكر أعضاء مجلس الأمن، فقد اعتقدت بابوا غينيا الجديدة دائما أن التحقق ينبغي أن يستند إلى أوسع نطاق ممكن من التشاور. وأيدتنا في موقفنا جميع الأطراف المشتركة في عملية سلام بوغانفيل. وطبّقه المكتب بنشاط وحرص. والتحقق الحقيقي لا يصح أن يكون مجرد عملية إحصاء لعدد الأسلحة المسلمة أو مقارنة ذلك العدد، بناء على تقديرات غير دقيقة، بعدد الأسلحة غير المسلمة سابقا أو حاليا.

وكما لاحظ السفير سنكلير عن حق في تقريره عن التحقق، أن اتفاق بوغانفيل للسلام يهدف إلى إرساء أسس متينة لإقامة مجتمع يتسم بالسلام الحقيقي واستعادة السلطة المدنية في ظل حكومة مستقلة منتخبة بشكل ديمقراطي. وأسس هذا المجتمع لا يمكن أن تقوم إلا على أساس الشعور بالأمن المتبادل والثقة المتبادلة بين شتى المجتمعات المحلية في بوغانفيل. وخطة التخلص من الأسلحة عنصر أساسي لتعزيز أسس الشعور المطلوب بالأمن والثقة المتبادلين.

ولهذا كان من الملائم، بل من الضروري، أن يواصل السفير سنكلير عمله على أساس المشاورات التي أجريت، على نطاق واسع على الصعيد المحلي في بوغانفيل، مع المقاتلين السابقين والزعماء السياسيين لجميع الفصائل الرئيسية ومع المجلس الاستشاري الانتقالي، حيث يتشاور قادة الهيئات السياسية الرئيسية الممثلة لسكان بوغانفيل مع بعضهم بعضا ومع الحكومة الوطنية لبابوا غينيا الجديدة. وكان السفير سنكلير على استعداد أيضا لتقديم الإيضاحات بشأن تقريره عن التحقق عندما تطلب حكومة بابوا غينيا الجديدة منه ذلك.

والخطوة الأخيرة في هذه العملية، قبل أن يقدم السفير سنكلير رسميا تقريره النهائي للحكومة الوطنية لبابوا غينيا الجديدة، هي عرض التقرير على اللجنة الاستشارية

لعملية السلام حيث يتسنى للأطراف المعنية في عملية بوغانفيل للسلام أن تتلقى التقرير وتستعرضه. وكان الغائب الوحيد من المشاورات هو السيد فرانسيس أونا ومؤيدوه الباقون خارج عملية السلام في "المنطقة المحظورة" حول منجم بانغونا.

وكان توافق آراء الأطراف في عملية السلام وتوافق الآراء في اجتماع اللجنة الاستشارية لعملية السلام في ٢٥ تموز/يوليه هو أن التقرير متوازن وشامل وصريح. وقد تم التوصل إلى هذا الرأي في ضوء عدد من الاعتبارات. ومن بينها الطريقة التي أجريت بها المشاورات في بوغانفيل واعتراف التقرير بضرورة مواصلة العمل لتخليص بوغانفيل من أي خوف أو تهديد من الأسلحة وكذلك التقييم المتأني من جانب مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل للمخاطر التي ينطوي عليها تقرير متى يتم التحقق من الانتهاء من المرحلة الثانية والتصديق على ذلك.

والمكتب، إذ يستند في تقييمه على الدليل المتوفر من التخلص العملي من الأسلحة والمشاورات المتعمقة واسعة النطاق، يقر بأنه وحده المسؤول عن إصدار حكم نهائي عن التحقق. وهذا هو الأساس الذي استندت إليه الأطراف في الاتفاق على أن المكتب ينبغي أن يتحقق من المرحلة الثانية من الخطة المتفق عليها للتخلص من الأسلحة ويصدق عليها. ولا تختلف الحكومة على ذلك.

وأهم فجوة في عملية التخلص الفعلي من الأسلحة وعملية بوغانفيل للسلام في مجموعها تتمثل في الطريقة التي قرر بها فرانسيس أونا ومؤيدوه الباقون بالقرب من بانغونا البقاء خارج هذه العملية. لكن حتى في هذا الصدد يجري إحراز تقدم. وعمليا، إن هؤلاء الذين لا يزالون خارج عملية بوغانفيل للسلام يحترمون عموما السلام الذي تحقق.

وحسبما يعترف تقرير التحقق، مستشهدا برسالة من فرانسيس أونا موجهة إلى السفير نويل سنكلير، أن قوة دفاع ميكاموي لا تعتزم،

"... الدخول في أي صراع أو حرب دون داع. أن الحرب قد انتهت حقا وفعلا، حيث أن أهدافنا العسكرية قد تحققت، وكفاحنا ينبغي أن ينتقل تدريجيا، كما يحدث بالفعل، إلى اتجاهات ومجالات جديدة".

وفي ظل هذه الظروف، من المحزن في الواقع أن هناك وثائق يجري تناولها في بوغانفيل تعرب عن آراء فرانسيس أونا ومؤيديه الباقين من قوة دفاع ميكاموي، بأن هناك مؤامرة لتقويض عملية بوغانفيل للسلام أو للقيام بأنشطة غير مرغوبة في بوغانفيل. والمؤامرة المزعومة يقال، بروايات مختلفة، إنها بين حكومة بابوا غينيا الجديدة وآخرين - أحيانا شركة أو شركات تعدين وأحيانا الأمم المتحدة. وتداول هذه الأفكار غير الصحيحة والمستبعدة هو - على أقل تقدير - دليل على الانعزالية.

ولهذا السبب، ما فتئت حكومة بابوا غينيا الجديدة والأطراف الأخرى المعنية بعملية السلام تدعو إلى المصالحة والمشاركة النشطة لفرانسيس أونا وميكاموي في بناء السلام. لقد حان الوقت لهم للمشاركة مشاركة مباشرة في صياغة مستقبل الحكومة في بوغانفيل. وما فتئت حكومة بابوا غينيا الجديدة تعترف بالإسهام الإيجابي الذي قدمه فرانسيس أونا وفريقه لعملية بوغانفيل للسلام وذلك بعدم تعمدهما تمزيق هذه العملية ميدانيا.

وفي الوقت ذاته، ما فتئت حكومة بابوا غينيا الجديدة تحث الأطراف في بوغانفيل على اللقاء والبت في مصير الأسلحة دون مزيد من الإبطاء دون داع. لذلك يسرني أن يكون بوسعي أن أبلغ الأمم المتحدة بأن اللجنة الاستشارية لعملية السلام وافقت بأن يعقد الاجتماع في جزيرة نيسان في مقاطعة بوغانفيل بمجرد القيام بالترتيبات اللازمة، ربما في غضون بضعة أسابيع.

وحكومة بابوا غينيا الجديدة تؤمن إيمانا جازما بأن تدمير الأسلحة في أقرب فرصة ممكنة هو الخيار الفعال الوحيد، وبأن ذلك يمثل السبيل الوحيد لإزالة الأسلحة ليس فحسب ماديا بل أيضا من أذهان الناس في بوغانفيل. وهذا هو أفضل سبيل أيضا لضمان عدم تبديد الموارد البشرية والمالية المحدودة لتوفير الأمن للأسلحة والحاويات واستخدام هذه الموارد بدلا من ذلك في عملية الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي التي يعمل من أجلها الناس في بوغانفيل وباقي بابوا غينيا الجديدة ويأملونها ويرجونها.

لذلك، إن التحقق من المرحلة الثانية والتصديق عليها لا يمثلان نهاية مهمة ومسؤوليات مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل ميدانيا. والتقرير، إذ يورد المبادرات التي اتخذها المكتب لتشجيع التخلص العملي من الأسلحة، يعترف بهذه الحقيقة. والمكتب ليس فحسب مسؤولا عن الإشراف على الحاويات والاحتفاظ بأحد مفاتيح كل حاوية من حاويات المرحلة الثانية بل هو مسؤول مسؤولية دائمة أيضا عن اتخاذ القرار في المرحلة الثالثة بشأن الخطة المتفق عليها للتخلص من الأسلحة وتنفيذها. وإذا لم يتوصل الأطراف إلى اتفاق مقبول على نحو متبادل في المرحلة الثالثة، يقع على المكتب دور ومسؤولية أخرى فيما يتصل بتقرير الشروع في إجراء الانتخابات لاختيار حكومة بوغانفيل المستقلة أو تأجيل إجراء الانتخابات، وفي هذه الحالة سيكون له رأي في مدة أي تأجيل.

ودور المكتب ومسؤولياته المستمرة تؤكد على إلحاح عقد اجتماع المرحلة الثالثة بين الأطراف في اتفاق سلام بوغانفيل وتنفيذ نتائجه. وهذا يعني أن المكتب سيتعين عليه القيام بعمل هام جدا وضروري جدا بغية استكمال مهمته المتفق عليها بموجب اتفاق سلام بوغانفيل في موعد أقصاه نهاية هذا العام.

انتقل الآن إلى الدعم الإقليمي لعملية السلام. لقد استفادت عملية سلام بوغانفيل من الدعم السخي ليس فحسب من الأمم المتحدة بل أيضا من أصدقاء بابوا غينيا الجديدة في المنطقة. ومن شركاء التعاون من أجل التنمية في جميع أنحاء العالم.

إن فريق رصد الهدنة الإقليمي المحايد كان قد أنشئ أولا في أواخر عام ١٩٧٧. ثم استبدل بفريق رصد السلام الإقليمي المحايد لدى التوقيع على اتفاق تنفيذ وقف إطلاق النار الدائم الذي لا رجعة فيه في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وقد تشكل كل من هذين الفريقين من موظفين من استراليا وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا. والرجال والنساء الذين خدموا في صفوفهما، سواء من المدنيين أو العسكريين، كانوا غير مسلحين. وإن فريق رصد السلام الذي بلغ قوامه ٣٠٠ فردا في البداية قد خفض قوامه تدريجيا بزيادة قوة عملية السلام وزيادة قدرتها على البقاء ميدانيا.

ويذكر أعضاء مجلس الأمن أن جميع الأطراف المعنية في عملية بوغانفيل للسلام شعرت بالقلق عندما أعلن أن فريق رصد السلام سيوقف عملياته في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. إن الفجوة التي سيتركها الفريق سيشعر بها على نحو مباشر الناس الذين كانوا قد اكتسبوا الثقة من استمرار وجوده. ومكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل سيفتقد الفريق أيضا حيث أن المكتب كان قد

اعتمد على الفريق في الدعم السوقي وغيره من أشكال الدعم.

لذلك يسرني أن أبلغكم بأن البلدان المساهمة اتفقت على تقديم فريق انتقالي لبوغانفيل لدعم عملية السلام حتى نهاية هذا العام.

والفريق الانتقالي لبوغانفيل، المؤلف من ١٧ مدنيا من استراليا وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا، سيكون أصغر بكثير وستكون له مهمة أصغر من مهمة فريق رصد السلام. وبالطبع سيكون، كما كان سابقه، غير مسلح. ونظرا للشواغل التي أعرب عنها عندما نظر مجلس الأمن في عملية بوغانفيل للسلام ومكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، يسرني أن أعلمكم بأن البروتوكول المنشئ للفريق الانتقالي يعطيه مهمة واضحة هي التعاون مع مراقبي الأمم المتحدة على أساس شروط متفق عليها.

وتعرب بابوا غينيا الجديدة عن امتنانها للطريقة الإيجابية التي استجابت بها البلدان المساهمة في الفريق الانتقالي لطلب الحكومة الوطنية بالنيابة عن الأطراف، واستمرار إتاحة هيئة إقليمية محايدة لدعم عملية السلام ومساعدة المكتب سوقيا وبطرق أخرى. وقد أشار السفير سنكلير إلى بعض أشكال هذه المساعدة.

أخيرا، أود أن انتقل إلى الأعمال التحضيرية للاستقلال الذاتي والتجديد والتنمية. إن التخلص من الأسلحة والتشغيل الكامل للترتيبات الدستورية الجديدة يضعان الأسس للتقدم في مجالات أخرى، لكنهما في حد ذاتهما لا يبنيان السلام. ونظرا لتجربة التحديات التي ينطوي عليها تنفيذ تغييرات دستورية رئيسية من جانبنا، ومراقبتنا عن كثب لعمليات السلام في بلدان أخرى، فإن بابوا غينيا الجديدة تدرك تماما التحديات الكثيرة المتنوعة والمعقدة، في كثير من الحالات، التي يتعين التصدي لها والتغلب عليها.

ولهذا السبب تعمل الحكومة بصورة وثيقة مع القادة المسؤولين في بوغانفيل بغية إنهاء الترتيبات الفورية لتحسين أداء الشرطة وسبل الوصول إلى المحاكم وزيادة توافر خدمات الإصلاحيات في بوغانفيل. كما نتشاور بشأن خطط الفترة المتوسطة الأجل والفترة الطويلة الأجل.

وفي كل الحالات، تعي الحكومة الحاجة إلى استمرار الاتساق مع نص وروح اتفاقية بوغانفيل للسلام، بما في ذلك المشاورات والتعاون التي تمثل الأسس الرئيسية المتفق عليها للتنفيذ. وتشمل الخطوات الأخرى الرامية إلى تهيئة الظروف التي يمكن فيها أن تنشأ فيها حكومة مستقلة في بوغانفيل وأن تبدأ العمل إجراء مشاورات بشأن وضع دستور لبوغانفيل.

وتبذل الحكومة قصارى جهدها، في ظل ظروف اقتصادية صعبة وظروف تتعلق بالميزانية، لتخصيص الأموال والموظفين وغير ذلك من الدعم بغية تيسير التقدم نحو تحقيق السلام المستدام والانتقال إلى الاستقلال الذاتي في بوغانفيل. ونحن، إذ نفعل ذلك، ما زلنا نعتمد على دعم شركائنا في التعاون التنموي. وينبغي أن تدرك استراليا والاتحاد الأوروبي واليابان ونيوزيلندا وغيرها مدى تقديرنا للموارد التي تقدمها.

ومن بين أعضاء أسرة منظمات الأمم المتحدة، يبرز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للدعم القوي والفعال الذي يقدمه للتخلص العملي من الأسلحة وتنمية المجتمع وتدريب المقاتلين السابقين على وجه الخصوص. ويمثل مشروع إعادة تأهيل الكوكا وجوز الهند حالة جديرة بالملاحظة وناجحة بصورة خاصة لنشاط ييسر الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، فضلا عن إعادة إدماج المقاتلين السابقين عن طريق توفير فرص الاستخدام والدخول والأمل لعدد كبير من صغار الملاك الريفيين استنادا إلى العون الذاتي.

وتوفر منظمة الأمم المتحدة للطفولة الدعم للتجديد والتنمية عبر نطاق واسع من الأنشطة، تشمل التحصين والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسيطرة على الملاريا والتعليم وحماية الأطفال والتوجيه المعنوي للمصابين بصدمات.

وتشمل المجالات الأخرى التي ستسعى فيها بابوا غينيا الجديدة إلى طلب المشورة وغيرها من أشكال المساعدة إصلاح القطاع العام وغيره من الأعمال التحضيرية لإنشاء حكومة بوغانفيل المتمتعة بالاستقلال الذاتي.

وتتضمن الأولويات توفير الفرص للتدريب وإعادة التدريب ورفع مهارات موظفي القطاع العام، بالإضافة إلى الموظفين المحتملين. كما تتضمن تقديم الدعم لبناء القدرات والتعزيز المؤسسي، في بوغانفيل وعلى الصعيد الوطني على حد سواء، لكي يتمكن التعاون اللازم لإعطاء التأثير الكامل للإبداع المشترك الوارد في اتفاق بوغانفيل للسلام من تلقي الدعم الذي يتطلبه في كلا الجانبين.

وإذ يعمل شركاء التعاون التنموي على إدماج أنشطتهم في بوغانفيل في المشروعات والبرامج الوطنية، فان الحكومة تلتمس منهم الاستمرار في إيلاء الاهتمام والأولوية المناسبين للطابع الخاص لحالة ما بعد الصراع في بوغانفيل. وما زالت الحاجة إلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين ومجتمعاتهم مصدرا رئيسيا للقلق.

وكما أوضحت ملاحظاتي، فيما أعتقد، تبقى عملية السلام في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة، أولوية وطنية، يسعى إليها على أساس تمثيل الحزبين. ولذلك فان بابوا غينيا الجديدة ممتنة للدعم الذي ما زال المجتمع الدولي يقدمه.

ولقد قبلت الحكومة تقرير التحقق والتصديق الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل وتصرفت بناء عليه، كما يقتضي التعديل الدستوري الذي ينفذ اتفاق بوغانفيل للسلام.

وبوصف بوغانفيل مقرا لمكتب الأمم المتحدة السياسي، فإنها ستواصل تقديم الدعم الكامل لجهود المكتب في اضطلاعه بمسؤولياته بموجب اتفاق لينكولن ووقف إطلاق النار واتفاق بوغانفيل للسلام، فتساعد بذلك، في ضمان تحقيق السلام الدائم بالوسائل السلمية.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر السفير سنكلير على إحاطته الإعلامية المفصلة والواضحة. وبصورة عامة أكثر، أود أن أشكر موظفي مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل على ما أنجزوه من عمل. كما أود أن أشكر زميلنا ممثل بابوا غينيا الجديدة على الإيضاح الذي قدمه. وفضلا عن ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ فريق مراقبة السلام والبلدان المساهمة فيه على أنشطتهم.

وأود أن أدلي بثلاثة تعليقات موجزة. أولا، إن اختتام المرحلة الثانية للتخلص من الأسلحة يمثل، بالطبع، تطورا جديرا بالترحيب بعد أكثر من عام من التأخير المتكرر. ويجب أن نتحرك الآن إلى المرحلة الثالثة – وهي اتخاذ القرار النهائي بشأن التخلص من الأسلحة – دون إبطاء.

ثانيا، إننا نؤمن بأنه ينبغي مواصلة إقامة الاتصالات مع فرانسيس أونا بهدف ضمه إلى عملية السلام. لكن هذا الحوار ينبغي ألا يؤدي إلى أي تأخير في تنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام الذي يمثل أولوية.

ثالثا، نود أن نشجع الجهود التي تبذلها بابوا غينيا الجديدة وجميع الأطراف. ولا بد أن توجه هذه الجهود نحو تحديد تاريخ للتنظيم العاجل لانتخابات في بوغانفيل

والإجراء الفعال لهذه الانتخابات، ونحو إنشاء حكومة تتمتع بالاستقلال الذاتي في نهاية المطاف.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا، بأن أرحب بالسفير سنكلر وأن أشكره جزيل الشكر على تقريره المفيد المتكامل؛ إننا نقدر التقرير تقديرا شديدا. وأود أيضا أن أشكر ممثل بابوا غينيا الجديدة على بيانه. فقد قدم لنا تقييما مشجعا جدا وإيجابيا.

ويسرني جدا أنه تسنى الانتهاء من المرحلة الثانية في نهاية المطاف. إننا نقدر تقديرا كبيرا التزام مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل في هذا الأمر. وفي ذلك الإطار، نود أيضا أن نؤكد للبلدان المشاركة في فريق مراقبة السلام تقديرنا الكبير. ونرحب ترحيبا حارا بالمزيد من المشاركة الإقليمية من استراليا ونيوزيلندا في الفريق المعني بمرحلة الانتقال في بوغانفيل، وهو الفريق الذي ستنضم إليهما فيه فيجي وفانواتو قريبا.

ويجب، بالطبع، ألا ننسى المشاركة النشطة لأبناء بابوا غينيا الجديدة وبوغانفيل، التي لولاها لما تكللت عملية السلام الجارية بالنجاح. فقد أدى دعمهم لمكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل ومشاركتهم النشطة في جمع الأسلحة إلى التحقق من المرحلة الثانية. وفضلا عن ذلك، أظهرت بابوا غينيا الجديدة التزامها بعملية السلام بتيسير القبول والتنفيذ السريعين للترتيبات المطلوبة للفريق المعني بالمرحلة الانتقالية في بوغانفيل لكي يؤدي عمله.

ونظرا لملكية شعب بابوا غينيا الجديدة وبوغانفيل الكاملة لهذه العملية، فان رحيل مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل بنهاية هذا العام سيكون، في رأينا، الخطوة التالية الصحيحة. وفي الشهر الأخير من عمل مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، ينبغي للمكتب أن يضع جدولا زمنيا صارما لضمان إحراز تقدم في العمل الدستوري. ولذلك، ينبغي توفير كل المساعدة الممكنة للسفير سنكلير وموظفيه. وفي رأينا، فإن الأمانة العامة لا غنى عنها في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالمرحلة الثالثة، فإننا نوصي بشدة بالتدمير الكامل لجميع الأسلحة، إذ أنه لا يمكن ضمان السلام الدائم بغير ذلك. وينبغي للأطراف أن تُدرك بأنه بدون التوصل إلى اتفاق في هذا الصدد فإن العملية السلمية قد تتأخر ومن ثم قد يجري أيضا تأخير الانتخابات لا لزوم له. ونعرب عن الأمل بأن الاجتماع الذي أعلن عنه ممثل بابوا غينيا الجديدة سيكون اجتماعا ناجحا في هذا الصدد.

وأن المنجزات التي تم التوصل إليها حتى الآن تبين أن العملية السياسية جارية وأنها لن تتوقف. لذلك ينبغي الإبقاء على الجهود المتمثلة في اشتراك فرانسيس أونا وحركته في العملية السلمية. وفي الوقت نفسه عليه أن يعرف ويفهم أن العملية السلمية وشعب أوجنفيل لا يمكن أن ينتظراه.

وفي الختام ستواصل ألمانيا في إطار الاتحاد الأوروبي الإسهام في تعزيز تطوير عمل المجتمع المدني في المنطقة.

السيد طومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أؤيد الملاحظات التي أبداها المتكلمان السابقان فيما يتعلق بتوجيه الشكر الجزيل للسفير سنكلير على سرده المتأني للحالة ونرحب بالتفاصيل التي قدمها سفير بابوا غينيا الجديدة لنا ونهنئ فريق رصد عملية السلام على الدور الذي قام به ونحضه على الاستمرار في الاشتراك على الصعيد الإقليمي.

وتبدو الصورة مشرقة. ويسرنا بطبيعة الحال أن المرحلة الثانية المتمثلة في خطة التخلص من الأسلحة قد بدأت. وأعتقد أنه من الإنصاف القول إن الترتيبات الدستورية الجديدة التي تأتت من العملية تعتبر تاريخية بالنسبة لبابوا غينيا الجديدة وأود بوجه الخصوص أن أهنئ السفير سنكلير ومكتبه على الدور الذي قاما به.

وأود فحسب أن أستخلص نقطتين موجزتين من هذا. النقطة الأولى وهي الاستمرار في فصل فرانسيس أونا ومؤيديه من العملية السلمية. وكما ذكر السفير سنكلير فإن هذا لا بد وأن يكون مصدر قلق لنا جميعا. ونرحب بالجهود التي بذلتها جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المكتب السياسي في بوغانفيل التابع للأمم المتحدة في سعيه إلى ضم فرانسيس أونا ومؤيديه إلى العملية السلمية. وسيكون من الصواب الاستمرار في القيام بذلك بيد أنني أؤيد فرنسا وألمانيا في أنه لا يجب بأي شكل من الأشكال تأخير العملية السلمية.

أما النقطة الثانية فهي نقطة واضحة، ألا وهي ضرورة استمرار التركيز على التقدم والزخم في المرحلة الثالثة. ولا نريد أن نرى مزيدا من التأخير في تلك العملية مما يعني أننا نعمل في فترة ضيقة تتراوح بين أربعة وخمسة شهور. لذلك كان من الطيب أن نسمع من السفير سنكلير وأن يؤكد لنا فريق رصد السلم التزام حكومة بابوا غينيا الجديدة بالمضي قدما وبخطى حثيثه في الترتيبات المتعلقة بالحكم الذاتي والانتهاء من الدستور ونقل الموارد إلى بوغانفيل وفي الترتيبات المتعلقة بإجراء انتخابات مبكرة. وكما أكد السفير سنكلير وسفير بابوا غينيا الجديدة أنه بالإضافة إلى احتواء الأسلحة فإن هذه الترتيبات أيضا أساسية لبناء عملية سلام قادرة على البقاء وهي عملية نتطلع بشغف إليها جميعا.

السيد سيمنكاس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يشكر ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، السفير نويل سنكلير على المعلومات التي قدمها لنا من فوره. وقبل أن يغادر فريق رصد السلم بوغانفيل أود أيضا أن أعرب عن امتناني لاستراليا ونيوزيلندا وفيجي وفانواتو على ما قدمته من عمل ودعم إلى بوغانفيل.

وفي هذا الصدد ترحب المكسيك بالقرار الذي اتخذته هذه البلدان إرسال ممثل إلى فريق انتقال إلى بوغانفيل لمتابعة العملية السلمية. وأن مبادرة كهذه لهي رسالة واضحة تدل على الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على المضي قدما في العملية السلمية وإرساء دعائم الحكم الذاتي وقيام حكومة تمثيلية في بوغانفيل.

وأخيرا فإن المرحلة الثانية من خطة العمل المتعلقة بجمع الأسلحة قد اختتمت بنجاح تحت إشراف السفير سنكلير. إن مجلس الأمن إذ يأخذ في الحسبان التجربة المكتسبة من صراعات أخرى أدى فيها التأخير في التخلص بصورة نهائية من الأسلحة التي تم تجميعها إلى استخدامها من قبل عناصر مشاغبة في استئناف الأعمال القتالية أو إعادتها إلى الأنشطة الإجرامية، من الجوهري له أن يحض اللجنة الاستشارية للعملية السلمية على البدء في التخلص من الأسلحة بأسرع وقت ممكن. وفي مجتمع اختار طريق الحوار والتسامح والتفاهم لا يوجد مكان فيه للأسلحة.

وطيلة العملية السلمية كان تعاون بابوا غينيا الجديدة جوهريا. ومن المهم الآن لأجهزة الدولة أن تتوصل إلى اتفاق فوري بشأن وضع مسودة دستور للجزيرة ليتسنى إجراء الانتخابات في أسرع وقت ممكن وإقامة حكم ذاتي وديمقراطية في بوغانفيل. ومهما يكن عليه الأمر فإن أي تقدم سياسي إن لم تواكبه تنمية اقتصادية واجتماعية أساسية. لذلك من الجوهري لمجتمع المانحين تهيئة ظروف اقتصادية واجتماعية مستدامة عن طريق توجيه الموارد نحو البنية التحتية والتعليم والمشاريع الصحية والتنموية. وفي إطار هذه الجهود ينبغي تشجيع عملية إعادة دمج المقاتلين السابقين وتأهيلهم. وهذا بدوره سوف يساهم في الانتقال السلمي إلى مستقبل سياسي لبوغانفيل.

وفي الختام أود أن أعرب مرة أخرى عن امتنان المكسيك للعمل الذي اضطلع به السفير سنكلير وموظفوه الذين تجلى التزامهم بالتقدم الإيجابي نحو التوصل إلى حل دائم للصراع في بوغانفيل.

السيد سمرنوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يُعرب وفدي أيضا عن امتنانه للسفير سنكلير على إحاطته الكاملة. ونشكر ممثل بابوا غينيا الجديدة على التوضيحات التي قدمها بشأن العملية السلمية. ونؤيد جهود الأطراف في تنفيذ اتفاق سلام بوغانفيل ونرحب بالتزام حكومة بابوا غينيا الجديدة ومجتمعات بوغانفيل بالتسوية السلمية.

ونلاحظ مع الارتياح التقدم الإيجابي في العملية السلمية والمرحلة الدستورية التي دخلتها العملية بوصفها نتيجة للإتمام الناجح للمرحلة الثانية المتمثلة في التخلص من الأسلحة. وقد تحقق ذلك على أساس المشاورات العريضة القاعدة والثقة التي وضعت في مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل. وكذلك نشيد إشادة عالية بعمل المكتب الذي يترأسه السيد سنكلير في المضي قدما في العملية السلمية وتحقيق النتائج. ولا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل ولا يزال هناك ما يبعث على القلق بشأن عدم مشاركة جميع الأطراف المعنية في العملية السلمية. ونعتقد أن الجهود السياسية التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل وحكومة بابوا غينيا الجديدة لا بد لها من أن تستمر ونؤيد تأييدا كاملا هذه الجهود. ونعتقد أن ولاية المكتب سوف تنتهي بنجاح في إطار الزمن المحدد لها.

ونرحب أيما ترحيب بالجهود الإقليمية التي بُذلت، بما في ذلك أنشطة فريق الرصد السياسي الذي أتم عمله بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه. ونأمل من فريق الانتقال في بونغافيل الذي شكلته استراليا ونيوزيلندا وفيجي وفانواتو الانتهاء من مهمته والإسهام في التنفيذ الناجح للعملية السلمية. ونرى من المهم استمرار التعاون وتكثيفه بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة دعما للمنظمات الإقليمية وعمليات التعمير وبناء السلام بعد انتهاء الصراع في بوغانفيل.

السيد أنطونيو (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة بشأن الحالة في بوغانفيل. كما أود أن أعرب عن معاني شكري للسفير سنكلير ولزميلنا من بابوا غينيا الجديدة على هذه الإحاطة الإعلامية التي أفادتنا بآخر تطورات الحالة في هذا الإقليم.

ويعرب وفدي عن تقديره الرفيع للتقدم المحرز في العملية السياسية منذ إقرار اتفاق السلام في بوغانفيل، ولا سيما التحسن الملحوظ في الجانب الدستوري. فما فتئت لجنة بوغانفيل الدستورية تعمل على التوصل إلى دستور يحظى بتوافق الآراء في بوغانفيل. وخلف الفريق المعني بالمرحلة الانتقالية في بوغانفيل فريق رصد السلام، الذي انتهت ولايته في ٣٠ حزيران/يونيه. وتم التثبّت من إتمام المرحلة الثانية من برنامج التخلص من الأسلحة والتصديق على ذلك من قِبل مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل. ونعرب عن ترحيبنا بجميع تلك الإنجازات، فهي برهان على إصرار شعب بوغانفيل القاطع على تحقيق السلام. ومن ثم نود أن نضم صوتنا إلى من دعوا السيد فرانسيس أونا للانضمام إلى الاتجاهات الإيجابية التي تجري في الإقليم.

ويشكل وضع دستور جديد لبوغانفيل جزءا محوريا من تنفيذ اتفاق السلام. ومن المهم لذلك وضع اللمسات الأخيرة على مشروع الدستور وتقديمه إلى الجمعية التأسيسية لبوغانفيل لاعتماده، بوصف ذلك خطوة صوب تحقيق الأهداف الموضوعة للمرحلة الانتقالية، وعنصرا لا غنى عنه في رسم مستقبل بوغانفيل. وبإنجاز المرحلة الثانية من برنامج

التخلص من الأسلحة، يمكن للعملية الدستورية أن تسرع الخطى بغية إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن.

ويود وفدي أن يعرب عن ارتياحه لزيادة التعاون بين بابوا غينيا الجديدة وبوغانفيل. وقد تجلت روح الالتزام والثقة بينهما في مجالات أخرى، من قبيل تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع، وإعادة بناء الهياكل الأساسية.

ويأمل وفدي في أن تصبح بوغانفيل حالة أخرى من حالات النجاح فيما بعد انتهاء الصراعات. فكثيرا ما يترابط صنع السلام وبناء السلام ترابطا وثيقا. ويستدعي هذا الترابط الأخذ بنهج شامل حفاظا على النتائج التي يتم تحقيقها. ولدينا اقتناع بأن الأمم المتحدة ستستمر في بذل جهودها المتصلة لبناء السلام في بوغانفيل، وخاصة التصدي لمسألتي السلام والاستقرار الملحتين في هذه المنطقة بإنشاء الهياكل السياسية المحلية وزيادة قدرها.

ويشجع وفدي الفريق المعني بالمرحلة الانتقالية في بوغانفيل المنشأ حديثا على رصد إنجاز الالتزامات المضطلع بها في برنامج العمل. وترحب أنغولا في هذا السياق بمساهمات كل من أستراليا وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا. كما نؤيد تقديم البرنامج الإنمائي وغيره من الوكالات المساعدة في فترة إعادة الإعمار هذه بعد انتهاء الصراع. ونعرب عن امتناننا للجهات المانحة، ولا سيما بلدان هذه المنطقة، على مساعداقا. كما أن من دواعي اغتباطنا أن نسمع بتجدد الالتزامات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة لبوغانفيل في المستقبل.

وختاما، أود أن أثني على مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، وأن أعرب عن الأمل في أن يواصل العمل على تحقيق الأهداف المحددة في اتفاق سلام بوغانفيل، الذي لا يزال في رأينا هدفا متسقا يُبتغى في تشكيل مستقبل بوغانفيل.

السيدة مينينديز (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): يود وفدي أن يشكر السفير سنكلير على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم، وأن يهنئه على العمل الذي يقوم به على رأس مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل.

وقد أحطنا علما مع الارتياح بالتطورات الإيجابية في مجالي نزع السلاح والعملية السياسية تحضيرا للحكم الذاتي، رغم هشاشة هاتين العمليتين التي أخبرنا عنها السفير سنكلير.

والواقع أنه ليس لدي ما أضيفه إلى ما قاله من سبقني من الوفود، ولذا سأقتصر على توجيه سؤال للسيد سنكلير. لقد وجدت من الشيق للغاية في بيانه موضوع التعاون بين المكتب والبرنامج الإنمائي من أجل كفالة السلاسة والفعالية لعملية الانتقال في مرحلة ما بعد انتهاء ولاية المكتب. وقد قال إن هناك سلسلة من المشاورات بين المكتب والبرنامج بشأن عدد من المسائل بغية تطوير الجهود المشتركة والأخذ بنهج مشترك. وأود أن أعرف ما إذا كان يستطيع أن يكون أكثر تحديدا بشأن مجالات التعاون المذكورة ضمانا لهذا الانتقال الفعال والسلس في المستقبل.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري لعقد هذه الجلسة العلنية لإحاطة المجلس علما بالأنشطة التي قام بها مؤخرا مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل. علاوة على ذلك، أعرب عن امتناني للسفير سنكلير لإحاطته الإعلامية، وأشكر الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة على بيانه.

ونعرب عن ترحيبنا بإكمال المرحلة الثانية لبرنامج التخلص من الأسلحة، وهي عملية قام المكتب بتيسيرها والتعجيل بها. ونرحب بإجراء مشاورات موسعة مع

الحكومة الوطنية والقادة السياسيين، وقادة مختلف الأحزاب، وشعب بوغانفيل ذاته، مما أتاح للجميع الفرصة لمناقشة التقدم المحرز في عملية السلام. وفي هذا الصدد، من أهم العناصر تعزيز الثقة المتبادلة والشعور بالأمن في المجتمع. ونرى أن لإكمال هذه العملية قيمة خاصة، إذ يتيح بدء النفاذ الكامل للجزء الرابع عشر من الدستور الوطني، والقانون العضوي الجديد لبناء السلام، وحكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي، والانتخابات.

ونسلم بأهمية الدستور الجديد المحورية لتنفيذ اتفاق السلام المبرم في آب/أغسطس ٢٠٠١، ولهذا السبب نشدد على التقدم الكبير المحرز فضلا عن المشاركة النشطة من جانب سكان الجزيرة. ونرى بصفة خاصة أن المشروع الثاني، الذي وضع في صيغته النهائية في أيار/مايو، بالغ الأهمية. لذلك نرى أنه لا غنى عن مواصلة اللجنة الدستورية لبوغانفيل أعمالها، متخذة هذا النص أساسا لها.

أضف إلى ذلك أننا نتفق في الرأي مع عدد من المتكلمين السابقين على ضرورة التأكد من دعم المجتمع الدولي بالموارد اللازمة عددا من المجالات ذات الأولوية، كإتمام إقامة الجمعية التأسيسية في بوغانفيل. كما أنه لا غنى عن تقديم المساعدة في الإعداد للانتخابات.

ونحن نرحب بالتعاون المتزايد بين السلطات في بابوا غينيا الجديدة وقادة بوغانفيل. ونكرر الإعراب عن امتناننا للعمل الذي أنجزه فريق رصد السلام على مدى السنوات الخمس الماضية ونتمنى كل نجاح للفريق الانتقالي لبوغانفيل الذي بدأ مؤخرا جهوده في مجال الدعم.

ونحن، على غرار آخرين، نشكر الإسهامات القيمة التي قدمتها استراليا وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا في جملة بلدان أخرى ونود أن نلقي الضوء بشكل خاص على الدعم الذي ينبغي أن يقدم في مجال تعزيز الثقة في عملية السلام في المرحلة الانتقالية التي تسبق قيام الحكومة المستقلة.

وأخيرا نود الإشارة إلى أن السلام حتى يكون دائما، ينبغي إقامة حكومة فعالة واقتصاد ناجع. وعلى ذلك ينبغي للهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة أن تنسق جهودها في بوغانفيل عن كثب مع جهود مجتمع المانحين الدوليين بغية إرساء ودعم السلام. وفي هذا السياق، نرحب بجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في هذا المجال.

وختاما، نكرر الإعراب عن امتناننا للسفير نويل سنكلير وفريقه على العمل الرائع الذي قاما به في بوغانفيل. ونتمنى لهما كل نجاح في جهودهما المستقبلة من أجل توفير السلام والأمن والاستقرار لشعب بوغانفيل.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر السفير سنكلير على إحاطته الشاملة بشأن الحالة في بوغانفيل. كما أود أن أرحب بوجود الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة على هذه الطاولة وأن أشكره على بيانه.

تؤيد باكستان عمل مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل وتعرب عن امتنانها لجهود جميع الأطراف التي تعمل من أجل السعي لإيجاد حل سلمي للصراع في ذلك الإقليم، ومن أجل تيسير هذا الحل وتنفيذه. ونحن ممتنون بصفة خاصة لحكومة بابوا غينيا الجديدة على قراراتها الشجاعة والتزامها القوي بالسلام. إن هذا كان حاسما لنجاح عملية السلام.

ونحن نرحب باستكمال المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة والتحقق منها في الشهر الماضي، تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل. لقد كانت هذه خطوة حاسمة للبدء بالعملية الدستورية. وهذه

العمليـة ستفسـح المجـال لانتخـاب الحكومـة المسـتقلة في بوغانفيل في السنة القادمة، كما ستفسح المجال لعقد استفتاء في نهاية المطاف حيث يمارس شعب بوغـانفيل حقـه في تقرير المصير وفقا لأحكام اتفاقي لينكولن وأراوا.

وباكسـتان تؤيـد بقـوة هـذا المسـار الـذي اتفقـت الأطراف بشـجاعة على اقتفائه. لكن ينبغي بذل المزيد من الجهود لتشجيع المجموعات التي لا تزال خارج عملية السلام على الانضمام إليها. إن السلام هو الحل الوحيد، وإن عملية السلام على الرغم من صعوبتها لا تزال هي أفضل ضمان. لكن بغية إدامة السلام من الحيوي تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وإدامتها. إنهما صنوان لا يفترقان. لذلـك، نحـن نحث مجتمع المانحين على الإسهام بسخاء ليس فحسب من أجل تمويل عملية السلام بل أيضا من أجل تعزيـز التنميـة الاجتماعية - الاقتصادية في الأمد الطويل.

وتـرى باكسـتان أن ولايـة مكتـب الأمـم المتحـدة السياسـي في بوغـانفيل، الـتي تنتـهي في نهايـة هـذا العـام، ضرورية جدا لبناء السلام وبناء الثقة في ذلك الإقليم. ونأمل ألا ينتـهي دور الأمـم المتحـدة في بوغـانفيل بانتـهاء ولايـة المكتب وأن تواصل الأمم المتحدة العمل هناك وتثابر على تسهيل التنفيذ الكامل لعملية السلام.

وختاما، لا يسعني إلا أن أتمنى أن الدور الناجح جدا للوساطة والتيسير الذي لعبته الأمم المتحدة في بوغانفيل يمكن أيضـا أن يتكـرر في نـزاع آخـر لا يـزال مدرجـا في جـدول أعمال مجلس الأمن، وإن كان أقدم عهدا وأكثر خطـورة، وأقصد مسألة تمكين شعب جامو وكشمير من ممارسة حقه في تقرير المصير، وفقا لقرارات المجلس.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نشـاطر الكثـير مـن المشـاعر الـتي أعـرب عنـها متكلمـون آخـرون حتى الآن، علـى هـذه الطاولـة، وأرى أن هناك رسالة واضحة تعرب عن دعم المجلس، أود أن أضيف إليها. نحن، بالمثل، نشكر السفير سنكلير على إحاطته وأهم مـن ذلـك علـى جـهوده الفعالـة لتشـجيع السـلم الدائـم واسـتكمال ولايـة مكتـب الأمـم المتحـدة السياسـي في بوغانفيل. أود أيضا أن أشكر زميلنا سفير بابوا غينيا الجديدة على إسهامه الغني بالمعلومات في مناقشة هذا الصباح.

ونحـن نشـعر بالتشـجيع إزاء التقـدم المحـرز والـذي يتجلى في العرضين المقدمين. ونحن نرحب ترحيبا كبيرا بأنه قد تم التحقق من استكمال المرحلة الثانية من عملية التخلص مـن الأسـلحة. ونؤيـد المضـي قدمـا بالمرحلـة الثالثـة بسـرعة وبمشاركة جميع المعنيين، على ما نأمل. من المهم المضي قدما.

ونـود بصفـة خاصـة أن نمتـدح اسـتراليا وفـانواتو وفيجي ونيوزيلندا على اتخاذها تلك المبادرة الإيجابية لدعم عملية السـلام في بوغـانفيل، وذلـك بإنشـاء الفريـق الانتقـالي لبوغـانفيل. وهـذا عنصـر هـام مـن عنـاصر الدعـم الإقليمـي للأطراف بل، في الواقع، للمجتمع الدولي والأمم المتحدة في مجموعها.

وحيث لم يتبق سوى أقل من ستة أشهر على انتهاء ولايـة المكتـب، نحـن نعـرف أن الأمـم المتحـدة والمكتـب سيبذلان جهدا جهيدا لضمان الانتهاء من المهام المتبقية في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والمساعدة على تهيئة الأساس لإقامة بوغانفيل مستقلة، والمكتب والأطراف سيحظيان بدعمنا وتشجيعنا.

السـيد تشـو نغونـغ أيـافور (الكامـيرون) (تكلـم بالفرنسية): ترحب الكاميرون بالدعوة اليوم، بناء على طلب حكومـة بـابوا غينيـا الجديـدة، إلى هـذه الجلسـة العلنيـة بشـأن الحالة في بوغانفيل. ونحن ممتنون للإحاطة الممتـازة الـتي قدمها السيد سنكلير، الـذي اسـترعى انتباهنـا إلى بعـض المعلومـات المفيـدة جدا بشـأن التطـورات الأخـيرة في عمليـة السـلام في

بوغانفيل. كما نرحب بالمعلومات الهامة التي قدمها إلينا ممثل بابوا غينيا الجديدة. إن هاتين الإحاطتين شهادة على الزخم المستمر لعملية السلم. لكن لا تزال هناك تحديات فيما يتصل بإقامة حكومة مستقلة في بوغانفيل وعقد استفتاء.

إن الانتهاء من المرحلة الثانية من عملية التخلص من الأسلحة في ٣٠ تموز/يوليه الماضي يمثل خطوة هامة نحو السلام. ونحن نرحب بالالتزام القوي لجميع الأطراف في هذا الصراع، منذ التوقيع على اتفاق لينكولن لوقف إطلاق النار، من أجل العمل على استعادة السلام. وبصفة خاصة استحداث دينامية سياسية جديدة في الجزيرة – دينامية أكثر احتراما لطابع رجال ونساء بوغانفيل البالغ عددهم ٠٠٠ ١٨٥ وأكثر احتراما لقناعاتهم الدفينة. وما زال العمل الممتاز الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل حيويا لتحقيق هذا الهدف. إننا نقدر أيضا الدور المتعدد الأوجه والمفيد الذي يضطلع به حتى الآن السيد سنكلير، رئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، وفريقه، لا سيما في تسريع جمع الأسلحة والمساعدة على تعزيز العملية الدستورية وتوعية الناس الشعب بصورة أفضل .بما تنطوي عليه هذه العملية من مزايا.

وفي ما يتعلق بحكومة بابوا غينيا الجديدة، فقد برز التزامها بالسلام مؤخرا في العديد من الإجراءات والمبادرات، التي ننظر إليها بصورة إيجابية جدا. ومن ذلك حالة انسحاب قوات الدفاع الوطني، بمساعدة استراليا، من بوغانفيل؛ وحالة المشاركة، التي ننظر إليها بصورة إيجابية، لحكومة بابوا غينيا الجديدة في عملية التشاور الدستوري في بوغانفيل؛ وفضلا عن ذلك، في حالة احترام أحكام شروط مذكرة التفاهم التي تتوخى إيجاد آلية للتشاور بينهما بشأن جميع جوانب تنفيذ ترتيبات الاستقلال الذاتي.

كما نقدر على وجه الخصوص العمل الممتاز الذي تقوم به الدول الأعضاء في فريق مراقبة السلام، الذي أسهم في تحقيق الاستقرار وإعادة الثقة في عملية السلام خلال الأعوام الخمسة الماضية.

إن إنشاء فريق انتقال بوغانفيل في ٣٠ حزيران/يونيه على هامش اجتماع وزراء خارجية منتدى جزر المحيط الهادئ الذي عقد في سيدني، استراليا، وهو الفريق الذي يرث بصورة عامة اختصاصات ووسائل فريق مراقبة السلام يؤكد لنا أن خطر انهيار السلام تحت السيطرة. وفي ذلك الصدد، نود أن نشيد بدول المحيط الهادئ، لا سيما استراليا ونيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة وفيجي وفانواتو على التزامها الجدير بالإشادة بتحقيق السلام في بوغانفيل. وندعوها إلى مواصلة تلك الجهود من أجل مواكبة تلك المقاطعة على طريق السلام والتنمية.

ولكن لتحقيق ذلك، سيحتاج سكان بوغانفيل إلى أن يعطوا المجتمع الدولي دلالات على إرادتهم للسلام. والواقع، أن نجاح المراحل المقبلة يتوقف بصورة رئيسية على تلك الإرادة وعلى ذلك الالتزام بالسلام، كما هو الصحيح.

إن اختتام العملية الدستورية؛ وإنهاء المرحلة الثالثة للتخلص من الأسلحة، وهي المرحلة التي ينبغي أن تؤدي إلى اتخاذ قرار نهائي بشأن مصير الأسلحة التي جمعت في المرحلة الثانية؛ وإجراء الانتخابات المفضية إلى إنشاء حكومة تتمتع بالاستقلال الذاتي: كلها خطوات تشغل بصورة ملحة شعب بوغانفيل. ومن جانبنا، نحن على يقين بأن هذا الشعب سيتمكن من التصدي لتلك التحديات في إطار زمني يتماشى مع ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، التي ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ولكن ينبغي ألا تغيب عن أنظارنا حقيقة أن الأهداف النهائية لعملية السلام برمتها هي تحقيق تنمية ورفاه شعب بوغانفيل.

وحتى الآن يولى التركيز للجوانب السياسية للعملية. ولا بد لأطراف الصراع والمجتمع الدولي والأطراف المختلفة من أن تتعهد بمزيد من الالتزام في المستقبل بالعمليات الاقتصادية، التي بدونها يصبح السلام والاستقرار بعيدي المنال. وبالتالي، فان برنامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين بحاجة إلى أن يكون مهمة تحظى بالأولوية إذا أردنا أن نحافظ، خلال المرحلة الانتقالية، على روح من توافق الآراء. ويأخذ ذلك في الحسبان الحالة المعينة للأطراف ويكفل مناخا للقانون النظام. إننا نرحب بالإجراءات التي اتخذها بالفعل في ذلك الصدد مجتمع المانحين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه الخصوص.

إن تحقيق السلام في بوغانفيل أمر ممكن. وهو أمر في متناول أيدينا. ومن الضروري القيام بجهد واحد أخير لتحقيقه، ونحن واثقون من أن شعب بوغانفيل والمجتمع الدولي سيتمكنان من تحقيقه، بما يحول هذا التحدي إلى نجاح جديد للسلام والتنمية.

السيد بوبكر ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفدي لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة. فهي تبرهن جيدا على اهتمام المجلس بمسألة بوغانفيل.

أسوة بالمتكلمين الآخرين أود أن أشكر السفير نويل سنكلير، رئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، على إحاطته الإعلامية عن التطورات الأخيرة في تنفيذ اتفاق سلام بوغانفيل. ويرحب وفدي بشعور من الارتياح بتلك التطورات الأخيرة، التي تؤكد الأمل الذي أنعشه التقدم المحرز في تنفيذ المرحلة الثانية لخطة التخلص من الأسلحة، وهي المرحلة التي تكلمنا عنها في آذار/مارس الماضي.

ويسرنا على وجه الخصوص أن نشدد على أهمية الانتهاء من المرحلة الثانية، المرحلة الجوهرية لمستقبل الجزيرة بالقدر الذي تفتح به الطريق إلى العملية الدستورية التي ينبغي أن تفضي إلى الحكم الذاتي. ويشير التقرير بشأن هذا الموضوع، الذي قدمه رسميا رئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل إلى حكومة بابوا غينيا الجديدة في ٢٩ تموز/يوليه، إشارة واضحة إلى هذا.

وبالإضافة إلى ذلك، فان النشر الأخير للفريق المعني بالمرحلة الانتقالية في بوغانفيل بعد رحيل فريق مراقبة السلام أمر جدير بالترحيب لأنه يشير إلى التوصل إلى تسوية قصيرة الأجل لمسألة بوغانفيل ووقف أنشطة مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وفقا للقرارات السابقة لمجلس الأمن.

وفي حين ينبغي أن نكون مسرورين من التقدم المحرز، فان وفدي يعتقد بأنه ما زالت هناك تحديات هامة يتعين التصدي لها. وتحظى المشاركة الفعالة لجميع الأطراف في عملية السلام الجارية وإعادة إدماج المقاتلين السابقين بالأولوية، من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للصراع.

وفي ذلك السياق، نحن أيضا مقتنعون بالحاجة الحرجة إلى ضمان التنمية الاقتصادية للجزيرة، وهي التنمية التي لا يمكن أن يتحقق بدونها واقع مستدام. ولهذا السبب نكرر مناشدتنا لمجتمع المانحين لكي يشارك مشاركة أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بوغانفيل.

في الختام، يود وفدي أن يعرب عن تقديره لمكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل على النتائج الملموسة التي تحققت في تنفيذ اتفاق السلام في بوغانفيل. وأخيرا، نشجع الفريق المدني المعني بالمرحلة الانتقالية في جهوده الرامية إلى إعادة السلام والاستقرار.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر السفير سنكلير، ممثل الأمين العام، على

إحاطته الإعلامية الشاملة جدا. كما أقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها ممثل بابوا غينيا الجديدة.

في ٢٩ تموز/يوليه، قدم السفير سنكلير إلى حكومة بابوا غينيا الجديدة تقريرا يصادق على انتهاء العمل في المرحلة الثانية. وقد بدأ العمل رسميا في تنفيذ التعديل الدستوري ذي الصلة والقانون الأساسي الجديد في بابوا غينيا الجديدة. وقد أسفر تنفيذ اتفاق السلام في بوغانفيل عن نتائج أولية، تشعر الحكومة الصينية تجاهها بالتشجيع الكبير.

في الوقت الحاضر، لا تزال عملية السلام في بوغانفيل تواجه مهمة التخلص من الأسلحة في المرحلة الثالثة. وسيتم تباعا إنجاز أعمال هامة، مثل إنشاء جمعية تأسيسية لاستعراض واعتماد الدستور وإجراء انتخابات لحكم ذاتي.

سأناقش نقاطا قليلة تتعلق بعملية السلام.

أولا، ينبغي الاستمرار في بذل الجهود للإسراع بتنفيذ برنامج جمع الأسلحة. وسيعتمد النجاح في وضع الدستور وإجراء الانتخابات على نجاح برنامج جمع الأسلحة. ونحن نناشد الأطراف المختلفة أن تتحلى بالمرونة للتوصل إلى توافق آراء بشأن كيفية التخلص من الأسلحة التي جمعت فعلا وإكمال العمل في المرحلة الثالثة. وهذا سيساعد على تعزيز الثقة فيما بين الأطراف المختلفة وسيزيد الشعور بالأمن لدى أهالي بوغانفيل وبثقتهم في عملية السلام.

ثانيا، ينبغي إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع، وينبغي وضع خطط لهم. إن جمع الأسلحة والتخلص منها عنصر واحد فقط من عناصر الحالة الأمنية. فبدون اندماج المقاتلين السابقين بنجاح وضمان تهيئة حياة مستقرة لهم، لن يقضي على المخاطر التي يتعرض لها الأمن. وتقدر الصين تمام التقدير العمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الشأن.

ثالثا، ينبغي أن يواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل والفريق المعني بالمرحلة الانتقالية في بوغانفيل الاضطلاع بدور هام. وقد أسهم مكتب الأمم المتحدة، تحت قيادة السفير سنكلير إسهامات إيجابية في عملية السلام في بوغانفيل. وتقدر الصين عمل المكتب وستواصل دعمه. وفي الوقت نفسه، نقدر الدور الهام الذي قام به فريق مراقبة السلام، الذي تنتهي مهمته، خلال فترة عمله. ونرحب بإنشاء الفريق المعني بالمرحلة الانتقالية .

وتشجع الصين المكتب على مواصلة إجراء مشاورات كاملة مع حكومة بابوا غينيا الجديدة والأطراف المعنية، لمحاولة تعزيز تحقيق الأهداف المختلفة المنصوص عليها في اتفاق السلام في بوغانفيل تعزيزا مستمرا.

السيد ريتشيف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): إننا نقدر عقد هذا الاجتماع المفتوح بشأن الحالة في بوغانفيل. وأنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن إمتناننا للسفير سنكلير لإحاطته الثرية بالمعلومات. ونشكر أيضا الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة على عرض الذي قدمه.

ترحب بلغاريا بالتقدم المحرز منذ آخر مناقشة تتعلق ببوغانفيل جرت في المجلس، ونعرب عن التحية الحارة لعمل السفير سينكلير وفريقه في بوغانفيل.

ونقدر غاية التقدير إكمال المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة المتفق عليها والواردة في خطة السلام في بوغانفيل، التي يتحقق منها ويصادق عليها مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل. إن تقدم السفير سنكلير رسميا بتقرير التحقق يهيئ الظروف لتطبيق القوانين الدستورية اللازمة لتنفيذ اتفاق السلام في بوغانفيل بشكل كامل. كما سيهيئ فرصا جديدة أمام أبناء بوغانفيل ليمارسوا حقهم في

الحكم الذاتي وتقرير المصير، بما في ذلك عن طريق انتخاب حكومة تتمتع بالحكم الذاتي وإجراء استفتاء في بوغانفيل. وفي هذا السياق نرحب بجهود اللجنة الدستورية في بوغانفيل.

قدم فريق مراقبة السلام، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة، دعما نشطا كفؤا لعملية السلام في بوغانفيل. وقرار فريق مراقبة السلام باختصار أنشطته علامة إيجابية على الثقة في استدامة عملية السلام. ونحن نقدر غاية التقدير استعداد استراليا وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا لمواصلة تقديم المساعدة لعملية السلام ميدانيا، عن طريق الفريق المعني بالمرحلة الانتقالية. ونحن نلاحظ أن هذا الفريق المدني سيتعاون مع مراقبي الأمم المتحدة فيما يخص أهداف اتفاق لينكولن، وفقا للأحكام والشروط التي قد تتقرر بشكل متبادل بالتشاور بين الأمم المتحدة وأطراف البروتوكول الذي أنشئ بموجبه الفريق.

ونتشاطر الرأي بأن التحقق المحايد من إكمال المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة لا يعد نهاية للتحديات التي تتعرض لها عملية السلام في بوغانفيل. ونؤيد الجهود التي تبذلها كل الأطراف لإقناع فرانسيس أونا وقوة دفاع ميكاموي التابعة له للانضمام إلى عملية السلام ونؤكد أهمية تعزيز الحوار والثقة، ونعتقد أن التقدم نحو المرحلة الثالثة من برنامج التخلص من الأسلحة يجب ألا يعاق.

أخيرا، ترحب بلغاريا بمساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى في عملية السلام في بوغانفيل. ونقدر إمكانية الحصول على المزيد من المعلومات فيما يتعلق ببناء واستدامة السلام بعد انتهاء الصراع، ومساهمات تلك الوكالات خلال هذه المرحلة من عملية السلام. ونحن مهتمون بالتحديد بمساهماتها في عملية إعادة اندماج المقاتلين السابقين وإعادة تأهيلهم.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لسوريا.

في البداية، لا بد لي من أن أعبر عن الشكر الجزيل للسيد نويل سنكلير، مدير المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغانفيل، على إحاطته الشاملة التي أضاءت لنا الموقف حول آخر التطورات هناك. ونود أيضا، أن نعرب عن دعمنا له ولأفراد فريقه الذين عملوا بكل جد وإخلاص للمساعدة على تحقيق السلام والاستقرار في بوغانفيل. كذلك نود أن نعبر عن تقديرنا للجهود التي تبذلها حكومة بابوا غينيا الجديدة الصديقة، والدور الذي تلعبه لصالح عملية السلام في بوغانفيل، وتعاونها الإيجابي، كما استمعنا من السيد المندوب الدائم لبابوا غينيا الجديدة، في بيانه صباح اليوم.

منذ الإحاطة الأخيرة أمام المجلس في ٢٨ آذار/مارس من هذا العام حصلت تطورات هامة لا بد لنا من أن نعرب عن تفاؤلنا الكبير إزاءها، تمثلت في تقديم لجنة الدستور في بوغانفيل للمسودة الثانية من دستور بوغانفيل إلى الحكومة الوطنية، وإتمام فريق مراقبة السلام لولايته، التي انتهت في ٣٠ حزيران/يونيه الماضي، والذي خلفه فريق بوغانفيل الانتقالي المشكل من ١٥ إلى ١٧ من المراقبين المدنيين من كل من استراليا ونيوزيلندا وفيجي وفانواتو. وأخيرا، إقرار المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغانفيل في تموز/يوليه الماضي بإنهاء المرحلة الثانية من خطة جمع وإتلاف الأسلحة. ونتطلع بنفس التفاؤل إلى إنجاز المرحلة الثالثة من تلك الخطة.

رغم ما ورد في إحاطة اليوم وأجواء التفاؤل التي عبرت عنه، فإن مسألة بقاء بعض الأطراف خارج عملية السلام، بما في ذلك عدم مشاركة فرانسيس أونا وقوة الدفاع التابعة له في عملية السلام، تظل مصدر قلق بالغ. وبالتالي، فإننا نأمل أن تثمر كافة الجهود والنداءات عن الإبقاء على

التزام واضح بالامتناع عن اتخاذ أية إجراءات أو انتهاج أية سياسات يمكن أن تؤدي إلى إعاقة تنفيذ اتفاق السلام أو عرقلته، وحثهم على الانضمام إلى عملية السلام في بوغانفيل.

مرة أخرى، نود أن نؤكد مواصلة دعم رئيس المكتب السياسي للأمم المتحدة وفريقه في متابعة عملية السلام في بوغانفيل.

الآن، أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل فيجي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سافوا (فيجي) (تكلم بالانكليزية): من دواعي شرفي أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول التالية الأعضاء في محفل جزر المحيط الهادئ الأعضاء في الأمم المتحدة: استراليا، بابوا غينيا الجديدة، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، كيريباس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، نيوزيلندا، وبلدي فيجي.

السيد الرئيس، أشكركم، على إعطائنا الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن موضوع بوغانفيل. لقد شاركت بلدان محفل جزر المحيط الهادئ مشاركة نشطة في دعم عملية السلام في بوغانفيل طوال خمس سنوات تقريبا، بما في ذلك عن طريق فريق مراقبة السلام، الذي شاركت فيه استراليا وفانواتو ونيوزيلندا وفيجي. وعمل الفريق بتعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل. ودعمنا لعملية السلام مستمر عن طريق نشر الفريق المعني بالمرحلة الانتقالية الذي يقوده مدنيون.

الفريقان كلاهما يبرهنان على رغبة منطقتنا في العمل معا لإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه واحدا من أعضائنا. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأننا يمكننا، مع التزام جيراننا وحسن نيتهم – وبالعمل في شراكة مع الأمم المتحدة – التصدي للمشاكل في منطقتنا، مع الاعتراف بأن الحلول الطويلة الأجل يجب أن تنبثق، في نهاية المطاف، من داخل البلد. ودورنا هو تيسير العملية بتشجيع البلد المضيف ومساعدته على تحقيق أهدافه.

إننا نشعر بالامتنان لأن عملية السلام في بوغانفيل أحرزت تقدما كبيرا مشجعا. ونلاحظ، بشكل خاص، أنه جرى تخطي مرحلة هامة بالتحقق الذي قام به مؤخرا مدير مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، السيد نويل سنكلير، بشأن المرحلة الثانية من عملية التخلص من الأسلحة. وبهذا التطور أصبح الطريق ممهدا للتغييرات القانونية الضرورية التي ينبغي القيام بها لإتاحة الفرصة لحصول بوغانفيل على الحكم الذاتي. ونحن نشجع كل الأطراف على العمل للتوصل إلى قرار مبكر بشأن المصير النهائي للأسلحة في المرحلة الثالثة، التي سوف تسفر عن إزالة الأسلحة إزالة دائمة من الطوائف في بوغانفيل.

إن دور مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل أكثر أهمية في هذه المرحلة. ويجب أن يواصل متابعة المسألة الهامة الخاصة بإكمال عملية السلام الرسمية قبل أن تنتهي ولايته بنهاية العام. وسيكون من الضروري أن يعمل المكتب بشكل وثيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة لإيجاد أفضل الطرق للمضي في الأشهر المتبقية من عمله في بوغانفيل.

إن إنشاء إدارة حكم ذاتي فعالة في بوغانفيل بتكاليف مناسبة سيجلب معه تحديات كثيرة. ومنطقة محفل جزر المحيط الهادئ تطلب من مجلس الأمن أن يظل شريكا في عملية السلام في بوغانفيل في الأشهر الحاسمة القادمة. وفيما يتجاوز ذلك، نعرف أن تأييد وتشجيع المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة سيبقيان هامين، حيث يستمر العمل لبناء نظام قانون وعدالة يتسم بالمصداقية، وإدارة فعالة، وقاعدة اقتصادية صالحة في بوغانفيل.

لقد عملت منطقتنا كل ما في وسعها للوصول ببوغانفيل إلى ما هي عليه اليوم. ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يساعدنا على المضي في بذل تلك الجهود.

الرئيس: المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل استراليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوث (استراليا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذا الاجتماع المفتوح بشأن مسألة تعلق عليها استراليا وكل بلدان محفل جزر المحيط الهادئ - كما قال زميلي من فيجي - قدرا كبيرا من الأهمية. ونحن، كغيرنا، نشعر بالامتنان للإحاطة الشاملة التي قدمها السيد سنكلير. ونشعر بالامتنان أيضا للإحاطة بالطابع المهني والشاملة بنفس القدر، التي قدمها صديقي وزميلي السفير إيسي ممثل بابوا غينيا الجديدة.

نرحب بالفرصة التي أتيحت لنا لمخاطبة مجلس الأمن هذا الصباح خلال نظره لهذه المسألة. ونحن لا نزال نفخر بدعمنا لعملية السلام، بما في ذلك عن طريق قيادتنا لفريق مراقبة السلام الإقليمي المكون من أربعة بلدان. لقد ساعد الفريق، خلال نشره لمدة خمس سنوات، على تعزيز الاستقرار وبناء الثقة في عملية السلام. وهذا تضمن الدعم الحاسم لمكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، وعلى وجه الخصوص في تنفيذ خطة التخلص من الأسلحة المتفق عليها.

في ١ تموز/يوليه، وفي أعقاب طلبات بتوفير وجود إقليمي مستمر بعد فريق المراقبة، نشرت استراليا وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا - كما أشار كثيرون هذا الصباح - الفريق المعني بالمرحلة الانتقالية الصغير غير المسلح الذي يقوده مدنيون. وقرار نشر الفريق يدل، مرة أخرى، على قدرة مجتمع جنوب المحيط الهادئ على العمل معا لمواجهة التحديات التي يتعرض لها السلم والأمن في منطقتنا. وإننا نواصل العمل في نفس الوقت الذي نعمل فيه بطبيعة الحال، في جزر سليمان - كما يعرف جميع الأعضاء.

وقرار سحب فريق مراقبة السلام ونشر فريق المرحلة الانتقالية، من نواح عديدة، يعبر أيضا عن التقدم المحرز حتى الآن. وهذا يتضمن التفاوض على اتفاق السلام الشامل في بوغانفيل والتوقيع عليه، والتحركات القوية بشأن تنفيذه. ومنذ التوقيع على اتفاق السلام قبل عامين فقط، جرى استرجاع حوالي ١ ٩٠٠ قطعة سلاح، ووضع مشروع دستور وانسحبت قوات دفاع بابوا غينيا الجديدة رسميا من بوغانفيل.

إننا نرحب بالتحقق الذي أجراه مؤخرا للمرحلة الثانية من عملية التخلص من الأسلحة السيد سنكلير، مدير مكتب الأمم المتحدة، إن التحققً يسمح ببدء سريان قوانين بابوا غينيا الجديدة لتنفيذ اتفاق السلام وإتاحة الحكم الذاتي لبوغانفيل. ونحن نثني على كل الأطراف للعزم والالتزام اللذين أبدتهما حتى الآن، ونحثها على المضي قدما بالمراحل النهائية لعملية السلام. وعلى وجه الخصوص، يجب على الأطراف أن تركز على التوصل إلى قرار يتسم بالمصداقية في وقت مبكر بشأن المصير النهائي للأسلحة الذي يجعل إزالة الأسلحة من بوغانفيل نهائية. وينبغي لها أيضا أن تتحرك بسرعة للتخطيط لانتخابات حرة منصفة للحكم الذاتي الخاص بها.

وبالطبع لا يوجد مجال للتهاون. يجب على المكتب السياسي أن يبقى عاكفا على المسألة الهامة المتمثلة في إتمام عملية السلام الرسمية قبل انتهاء ولايته في نهاية العام. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للمكتب السياسي أن يركز على التشجيع على اتخاذ قرار مبكر يعتد به بشأن المرحلة الثالثة. ويجب أن تشارك الأمانة العامة في نيويورك بشكل وثيق

ولا بد أن تقدم التوجيه لكفالة حدوث ذلك. وفي الختام، نلاحظ أنه رغم تحقيق الكثير فإن التحديات التي تواجهها بوغانفيل في الفترة المقبلة عديدة، وهي تتضمن إقامة إدارة ذاتية فعالة بكلفة مناسبة، ووضع ترتيبات قانونية وقضائية موثوق بها، وتشجيع التنمية الاقتصادية. وتحث أستراليا جميع الأطراف على أن تظل عاكفة على التصدي لهذه التحديات، وهي نفسها ملتزمة بتقديم الدعم المستمر للأطراف. ونأمل أن يكون المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أيضا على استعداد للمساعدة في هذه المساعي.

الرئيس: المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن استهل كلمتي بالإعراب عن شكري للمجلس على تمكينه مرة أخرى من إجراء هذه المناقشة لعملية السلام في جزيرة بوغانفيل التابعة لبابوا غينيا الجديدة في جلسة مفتوحة. وهذا يسمح لبلدان منطقة المحيط الهادئ على نحو ملائم بالإدلاء ببيانات في المناقشة بعد أن دأبت على دعم هذه العملية طيلة الأعوام الخمسة الماضية، من الناحية السياسية، من خلال توفير الأفراد لفريقي رصد الهدنة ورصد السلام، ومن خلال توفير المساعدة الإنمائية.

أود كذلك أن أعرب عن شكر نيوزيلندا للسيد سنكلير وفريقه في مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، وأن أشكر السيد سنكلير على عرضه وسرده لآخر التطورات هنا صباح اليوم. إن السيد سنكلير ومكتبه الصغير اضطلعا بدور داعم أساسي في تثبيت السلام في بوغانفيل، ومؤخرا من خلال إعلانه انتهاء المرحلة الثانية من عملية التخلص من الأسلحة، وهي مرحلة التخزين الثانوي في حاويات ذات نظام إغلاق مزدوج. وهذا تطور نرحب به. إلا أنه ما زال هناك الكثير مما يجب فعله، ومن الأهمية الحاسمة أن يستخدم السيد سنكلير والمكتب السياسي الأشهر الخمسة المتبقية في بوغانفيل لتحقيق أفضل النتائج.

ويسر نيوزيلندا أن تعلم بالعزم على عقد اجتماع لمناقشة المصير النهائي للأسلحة، أي المرحلة الثالثة، في جزيرة نيسان قبالة ساحل بوغانفيل. وينبغي لهذا الاجتماع أن يتم في أسرع وقت ممكن. فالآثار المدمرة للأسلحة الصغيرة المتوفرة بسهولة محسوس بها منذ سنوات عديدة جدا في بوغانفيل، والضرر الذي يمكن أن تسببه للمجتمع بات الآن جليا لدى جارة بابوا غينيا الجديدة، جزر سليمان. ولتعزيز الأمن لجميع سكان بوغانفيل في المستقبل، تحث نيوزيلندا الفصائل على الاتفاق على أن المصير النهائي للأسلحة المخزونة في حاويات لا يجوز أن يكون أقل من التدمير التام لها. وينبغي للمكتب أن يعزز ذلك النهج وأن يشجعه بقوة.

وترحب نيوزيلندا بالجهود المبذولة لإشراك فرانسيس أونا والجماعة الصغيرة من أتباعه في عملية السلام. غير أنني أود أن أؤكد، كما فعلت آخر مرة خاطبت فيها المجلس بشأن هذه القضية في آذار/مارس، أن عملية السلام لا يمكن أن تنتظر السيد أونا. فلقد اختار أن يبقى على الهامش، والعملية تقدمت بدونه. وإذا أراد السيد أونا الاضطلاع بدور في المستقبل في بوغانفيل الجديدة فإن أفضل سبيل أمامه لتحقيق ذلك هو المشاركة في عملية السلام. ولكن لا يجوز السماح لـه بممارسة حق النقض على العملية؛ كما ينبغي ألا يصبح بقاؤه خارج العملية ذريعة لاختيار سبيل غير التدمير التام للأسلحة في المرحلة الثالثة.

وإنني، مثل الآخرين، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى تشكيل فريق انتقال بوغانفيل، الذي أنشئ لتوفير الدعم المستمر لعملية السلام عقب رحيل فريق رصد السلام في ٣٠ حزيران/يونيه. وكما يعلم أعضاء المجلس فإن أعضاء في

الفريق من أستراليا وفانواتو ونيوزيلندا موجودون الآن هناك ويعملون بشكل جيد مع مجتمع بوغانفيل، وسينضم إليهم قريبا أفراد من فيجي. وعلى حين أن الفريق أصغر بكثير من فريق رصد السلام، إلا أن فريق الانتقال يبين، كما قال آخرون، الالتزام المستمر من دول المنطقة بعملية السلام. ودعم نيوزيلندا لفريق الانتقال يكمِّل التزامنا المستمر بتقديم مساعدة أخرى لشعب بوغانفيل، عن طريق الوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية.

إن الدعم المستمر لعملية السلام في بوغانفيل من دول في منطقة المحيط الهادئ قد أظهر التزامنا بمساعدة الجيران الذين يمرون بظروف صعبة. إن البعثة الإقليمية لتقديم المساعدة في جزر سليمان، التي أقرها منتدى جزر المحيط الهادئ، هي امتداد لهذا النهج، والتزام نيوزيلندا بمساعدة جزر سليمان سيكون بالمثل التزاما طويل الأجل. وبوغانفيل، بدورها، شرعت تماما في السير على الطريق نحو السلام الدائم. والزخم المتولد الآن عن إعلان إتمام المرحلة الثانية يجب الحفاظ عليه بينما يعمل مكتب الأمم المتحدة السياسي على إكمال ولايته في نهاية هذا العام.

الرئيس: المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر كلا من السفير سنكلير والسفير ايسي على تقديم إحاطة إعلامية شاملة بشأن الوضع الراهن في بوغانفيل.

أود أن أرحب بالتقرير الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل إلى حكومة بابوا غينيا الجديدة في ٢٩ تموز/يوليه، والذي يؤكد إتمام المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة في بوغانفيل. إن إتمام المرحلة الثانية يشهد حقا على التزام الأطراف المعنية بتحقيق السلام، لا سيما من جانب سكان بوغانفيل وحكومة بابوا غينيا الجديدة. ويكتسي هذا الإنجاز أهمية أكبر حيث يفتح باب مرحلة جديدة أمام عملية السلام ويسارع بخطى التقدم نحو إقامة الحكم الذاتي في بوغانفيل. ويحدونا أمل صادق في أن تستمر هذه العملية بسلاسة، حتى يمكن إجراء انتخابات لإنشاء حكومة مستقلة في بوغانفيل في أقرب وقت ممكن، ونأمل أن يكون ذلك في وقت ما من العام المقبل. كذلك نتوقع أن يبذل المكتب السياسي كل جهد لدعم هذه العملية على أكمل وجه ممكن إلى أن تنتهي ولايته في نهاية هذا العام.

لقد أدى فريق رصد السلام، الذي أنهى أنشطته في حزيران/يونيه، دورا رئيسيا في إتمام المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة. كما قدم هذا الفريق إسهاما كبيرا عقب إنشائه في عام ١٩٩٨، من خلال المساعدة في إبرام اتفاق بوغانفيل للسلام، ورصد السلام، ودفع عملية السلام للأمام. وتعرب اليابان عن تقديرها الكبير لأنشطة هذا الفريق وتشيد بأستراليا ونيوزيلندا وفيجي وفانواتو، التي شاركت في هذه العملية. ونأمل أن يساهم فريق انتقال بوغانفيل، الذي خلف فريق رصد السلام، إسهاما نشطا في المزيد من التعزيز لعملية السلام.

وأثناء اجتماع القمة الثالث لمنتدى اليابان وجزر المحيط الهادئ، الذي استضافته حكومتي في أوكيناوا في أيار/مايو، اتفق رئيس الوزراء جونيشيرو كويزومي، والسير مايكل سوماري، ورئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة، وغيرهم من الزعماء المشاركين، على جعل تعزيز الأمن في منطقة المحيط الهادئ أحد الأهداف السياسية ذات الأولوية في وثيقة اعتمدها الزعماء بعنوان ''مبادرة أوكيناوا''. وتلت ذلك مناقشات ترمي إلى اتخاذ إجراءات موضوعية، استنادا إلى تلك الوثيقة، كما وضعت خطة عمل مشتركة، تشمل

تدابير عملية يتم اتخاذها لتعزيز الأمن في المنطقة. واستنادا إلى تلك الخطة، تعتزم حكومتي دعم العمل على جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بوغانفيل. إضافة إلى ذلك، ننظر الآن في تقديم مساعدات محددة لبوغانفيل في مجالات التعليم والصحة والخدمات الطبية والهياكل الأساسية لأغراض النهوض بالتعليم، وتنمية الموارد البشرية، وتحقيق الاستقرار في حياة أبناء بوغانفيل، وتعزيز اقتصادهم.

وتواصل الحكومة اليابانية الاهتمام عن كثب بالتطورات المتعلقة بالسلام في بوغانفيل، وتؤكد مجددا استعدادها لمد يد المساعدة التي تراها مناسبة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد نويل سنكلير لكي يرد على الأسئلة التي أثيرت ويقدم الإيضاحات المطلوبة.

السيد سنكلير (تكلم بالانكليزية): قبل الرد على الأسئلة التي أثارتها ممثلة إسبانيا وممثل بلغاريا، أرى من واجبي قبل كل شيء أن أعرب عن امتناني الصادق لجميع المتكلمين لما وجهوه من كلمات ودية وكريمة للبعثة ولي ولزملائي على العمل الذي نقوم به. ولم يكن في إمكاننا أن ننجز ما أنجزناه هناك بدون الدعم الإيجابي والمشجع للغاية الذي لقيناه بانتظام من مجلس الأمن. وأود أن أسجل تقديرنا العميق للتوجه الذي حافظ عليه مجلس الأمن بانتظام.

وأود أيضا أن أعرب لممثلي أستراليا وبابوا غينيا الجديدة وفيجي ونيوزيلندا واليابان عن صادق امتناني وتقديري للكلمات الودية الكريمة التي وجهوها لي ولأفراد البعثة. ومرة ثانية، أود أن أسجل الأهمية التي نعلقها على المساعدة السخية التي نتلقاها من فريق رصد السلام سواء بشكله المجمع أو من فرادى حكوماته، فضلا عما نتلقاه من حكومتي اليابان وبابوا غينيا الجديدة.

وقد سألت حكومة إسبانيا عن المشاورات الجارية حاليا بين مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بتأمين أيسر أشكال المرحلة الانتقالية في بوغانفيل. وثمة أربع نقاط أود أن أبديها في هذا الصدد.

تتمتع بوغانفيل في الوقت الحالي بالوجود الدولي ممثلا في المكتب السياسي والبرنامج الإنمائي والفريق المعني بالمرحلة الانتقالية في بوغانفيل. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر، سيتم انسحاب المكتب، ومن المتوقع أن ينسحب الفريق أيضا. ومعنى هذا تغيير ملحوظ بالنسبة لشعب بوغانفيل. إذ ستكون بوغانفيل قد أدارت أمورها مستعينة بقدر كبير من الوجود الدولي طيلة السنين الست الماضية، وفجأة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، سوف يتم سحب هذا الوجود. وسيبقى البرنامج الإنمائي، وستقع على كاهله بعد سحب كل من المكتب والفريق مسؤولية رهيبة، بل إنها تفوق المسؤولية التي يضطلع بها الآن.

وما أحاول عمله هو أن أعوّد البرنامج الإنمائي على ذلك، على أنه سيكون وحده في القيام بمهمة الوفاء بأية آمال قد يعلقها سكان بوغانفيل على الوجود الدولي في الجزيرة. لقد ظل البرنامج الإنمائي هناك عددا من السنين، وفي المرحلة التي ستبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، سيكون هناك ليضطلع بجميع المسؤوليات التي ستنتقل إليه. ويتمتع البرنامج بميزة الاستمرارية، وقد حاولت تشجيعه على البدء في الإعداد للنهوض بتلك المسؤوليات الإضافية الناجمة عن سحب المكتب والفريق.

ولم ننس أن بوغانفيل خارجة الآن من حرب، أي من أزمة بالغة الخطورة لم يقتصر تدميرها على هياكلها الأساسية المادية فحسب، بل شمل الهياكل الأساسية الاجتماعية والفكرية أيضا. ومن أول التحديات

الـتي سـيواجهها أهـل بوغـانفيل في حكومتـهم الجديـدة المتمتعـة بـالحكم الـذاتي مسـألة بنـاء القـدرات. وأرى أنـه سيكون للبرنامج الإنمائي بسبب وجوده بعد انسحابنا دور هام جدا يؤديه من حيث مساعدتهم على تنمية قدراتهم.

فقد كانت توجد في بوغانفيل إدارة دمرت فعليا، بمعنى أن كثيرا من الناس الذين كانوا يعملون هناك تركوا الجزيرة خلال الأزمة وقتل آخرون، ودمر نظام الإدارة بأكمله. ويعمل الآن فريق صغير جدا من الناس برئاسة المدير المسؤول عن تنشيط بوغانفيل للعمل، وهذا يشكل تحديا هائلا أمام قاعدة الموارد الضئيلة التي لدى الجزيرة الآن. وأرى أن البرنامج الإنمائي بعد نهاية هذا العام سيكون في وضع فريد يمكنه فيه تقديم العون، من خلال ما لديه من خبرة تقنية وغير تقنية، في تنمية القدرة التقنية لبوغانفيل وتعزيزها. فمن اللازم إعادة بناء القدرة في بوغانفيل.

إضافة إلى ذلك، تتعلق إحدى الأولويات الأولى لأهل بوغانفيل الآن بمسألة القانون والعدالة، أي بإقامة قوة للشرطة. فقد تم تدمير قوة الشرطة والنظام القضائي الذي كان قائما في بوغانفيل. ولكن الأمر لا يقتصر على مجرد إعادة خدمة كانت قائمة، لأن قوة شرطة بوغانفيل أصبحت إلى حد كبير جزءا من الأزمة، وإلى حد كبير جزءا من تجربة سكان بوغانفيل، بحيث يودون أن يكون لديهم قوة من نوع مختلف الآن. وهم لا يشعرون بأن قوة بوغانفيل التي وجدت من قبل تتمتع بأية مصداقية في الجزيرة الآن، ولديهم تصورهم الخاص لما ينبغي أن تكون عليه قوة الشرطة الجديدة. إذ لا بد أن تختلف عما كانت من قبل، ويجب أن تكون قوة ليس من السهل بنفس الدرجة الربط بينها وبين الحكومة الوطنية كما كان الحال في القوة الموجودة قبل الأزمة. كما أن لديهم تصورهم المتمثل في وجوب أن تشكل نظاما للقانون والعدالة، نظاما للشرطة يستفيد أيضا بتقاليد بوغانفيل وخبراتها الثقافية.

ولكن تصورهم لهذا شيء ووضعه موضع التنفيذ شيء آخر. وسوف يتطلب ذلك كثيرا من الموارد المالية والتقنية، وأرى أن البرنامج الإنمائي في مركز يتيح له توفير الموارد التي سيحتاج إليها سكان بوغانفيل. وصحيح أنه فيما يتعلق بمسألة إقامة نظام للقانون والنظام يتلقى أهل بوغانفيل قدرا كبيرا من المساعدة من أستراليا ونيوزيلندا. ولكن من الواضح لنا أنه بعد نهاية العام، حين ينسحب المكتب والفريق، سيكون هناك مجال لبذل جهد عظيم للتنسيق من جانب البرنامج الإنمائي من حيث توجيه عروض المساعدة الإنمائية المقدمة من بلدان المنطقة، بما فيها أستراليا ونيوزيلندا، والجمع بين تلك العروض.

لا يوجد نقص في عروض تقديم المساعدة لبوغانفيل. والواقع أننا استمعنا توا إلى بيان ممثل اليابان الذي أشار إلى استعداد حكومته لتقديم المساعدة لبوغانفيل.

وأرى أنه يتعين علينا تفادي ذلك الموقف الذي نجد فيه عروضا عديدة موازية في بوغانفيل. وأرى أنه من المهم وجود تنسيق جيد بين جميع عروض تقديم المساعدة، وأن أفضل وكالة للقيام بهذا التنسيق هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وما نحاول القيام به هو حث البرنامج على إعداد نفسه للقيام بدور التنسيق هذا بغية كفالة بمجرد الانتهاء من مرحلة ما البدء بمرحلة جديدة وكفالة أن تكون عملية الانتقال سلسة بقدر الإمكان، دون فجوات أو ثغرات يمكن أن تمس تقدم الحكومة المستقلة من البداية.

وأثناء السنتين الماضيتين، تلقينا أيضا عروضا للمساعدة من المملكة المتحدة ونيوزيلندا تهدف تحديدا إلى التنمية المجتمعية في بوغانفيل. وللأسف لا تزال الأموال لم تستخدم حتى الآن – وأقول للأسف لأنه توجد حاجة ماسة لمشاريع التنمية المجتمعية. وإنني أحاول تشجيع برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي على وضع بعض المعايير حتى يتسنى لهذه المشاريع أن تبدأ العمل فورا.

الرئيس: أشكر السيد سنكلير على بيانه وعلى التوضيحات التي قدمها حول آخر التطورات في بوغانفيل.

ليس هناك متكلمون آخرون في قائمتي.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.